

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت الثامن من مايو سنة ٢٠٢١م، الموافق السادس والعشرين من رمضان سنة ١٤٤٢ هـ.

برئاسة السيد المستشار / سعيد مرعى عمرو

رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين: الدكتور عادل عمر شريف وبولس فهمى إسكندر والدكتور محمد عماد النجار والدكتور طارق عبد الجواد شبل وخالد أحمد رأفت

والدكتورة فاطمة محمد أحمد الرزاز

نواب رئيس المحكمة

وحضور السيد المستشار الدكتور/ عماد طارق البشرى

رئيس هيئة المفوضين

وحضور السيد / محمد ناجى عبد السميع

أمين السر

أصدرت الحكم الآتى

فى الدعوى المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٤٥ لسنة ٣٩ قضائية "دستورية"، بعد أن أحالت محكمة القضاء الإدارى، بحكمها الصادر بجلاسة ٢٧/٣/٢٠١٧، ملف الدعوى رقم ٨٨٦١ لسنة ٧٠ قضائية.

المقامة من

١- ياسر محمد أحمد أبو مهادى

٢- إيهاب محمد أحمد أبو مهادى

ضد

١- وزير الداخلية

٢- مدير عام مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية

الإجراءات

بتاريخ التاسع عشر من نوفمبر سنة ٢٠١٧، ورد إلى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا، ملف الدعوى رقم ٨٨٦١ لسنة ٧٠ قضائية، بعد أن قضت محكمة القضاء الإدارى بجلسة ٢٧/٣/٢٠١٧، بوقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى هذه المحكمة للفصل فى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية.

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة، طلبت فيها الحكم برفض الدعوى. وبعد تحضير الدعوى، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها. ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، والمداولة. حيث إن الوقائع تتحصل - حسبما يتبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق- فى أن المدعين أقاما بتاريخ ١٥/١١/٢٠١٥، الدعوى رقم ٨٨٦١ لسنة ٧٠ قضائية، أمام محكمة القضاء الإدارى، طالبين الحكم، بصفة مستعجلة: وقف تنفيذ القرار السلبي لجهة الإدارة بالامتناع عن منحهما الجنسية المصرية. وفى الموضوع: بإلغاء هذا القرار، وبثبوت جنسيتها المصرية، مع ما يترتب على ذلك من آثار. وذلك على سند من أن والدتهما مصرية الجنسية، وأنها ولدا في مصر، وأن نص الفقرة الثانية من المادة (٢٤) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الجنسية المصرية، بعد تعديله بالقرار بقانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٢ بتنظيم الانتخابات الرئاسية، بإضافة فقرة ثانية إلى هذه المادة، تجعل من شهادة الميلاد

فى مصر حجة على إثبات الجنسية، وقدا شهادة ميلاد كل منهما تثبت واقعة الميلاد فى مصر لأب غير مصرى، إلا أن جهة الإدارة رفضت منحها الجنسية. وقد تبين من مستندات الدعوى أن الجدة العليا للمدعيين/ بدرية عبد الحكيم درويش، مصرية الجنسية، وتزوجت من أجنبى، وأنجبت منه بتاريخ ١٣/٩/١٩٣٣، جدة المدعيين/ خيرية كامل درويش، التى لم تكتسب الجنسية المصرية إلا بتاريخ ٣/٥/٢٠١٣، استنادًا إلى نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية. وأن الأخيرة تزوجت كذلك من أجنبى الجنسية، وأنجبت منه بتاريخ ٢٧/٣/١٩٥٣، والدة المدعيين/ نادية عبد الجواد هاشم عبد الجواد، التى اكتسبت الجنسية المصرية بتاريخ ١٥/٦/٢٠١٤، استنادًا إلى نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤. وكان الأخرى قد تزوجت من أجنبى كذلك، وأنجبت منه - قبل اكتسابها الجنسية المصرية - المدعيين ياسر محمد أحمد أبو مهادى، (مواليد ٥/١٢/١٩٧٣)، وإيهاب محمد أحمد أبو مهادى، (مواليد ٢٣/٤/١٩٧٦) اللذين حملا الجنسية الفلسطينية تبعًا لجنسية والدهما. وإذ تدولت الدعوى أمام تلك المحكمة، فأعادت تكييف الدعوى إلى طلب الحكم بثبوت الجنسية المصرية للمدعيين بحق الدم تبعًا لوالدتهما المصرية الجنسية، استنادًا إلى نص المادة الثالثة من القانون ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤. وارتأت المحكمة أن هذه المادة قد اقتضت على تنظيم منح الجنسية المصرية للأولاد - القصر والبالغين - لأم مصرية، دون أحفادها، الأمر الذى تعتريه شبهة عدم الدستورية فقد أحالت المحكمة هذا النص للفصل فى دستورية ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون المشار إليه من قصر تمتع الأولاد القصر والبالغين بالجنسية المصرية اكتسابًا، دون الأحفاد، وأوردت المحكمة فى أسباب حكمها أن ذلك النص مايز فى الحصول على الجنسية المصرية بحق الدم عن طريق الأب، عن الحصول عليها بحق الدم عن طريق الأم، إذ يتمتع الأحفاد فى

الحالة الأولى بالجنسية المصرية لوالدهم ولجدهم لأبيهم، في حين يحرم الأحماد من التمتع بالجنسية المصرية في الحالة الثانية، بما يخل بمبدأ المساواة أمام القانون، وذلك كله بالمخالفة لأحكام المواد (٤، ٦، ١٠، ٥٣، ٩٢) من الدستور.

وحيث إن نص المادة (٢) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية قبل تعديله بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤، كان يقصر الحق في الجنسية المصرية الأصلية على من ولد لأب مصري كأصل عام، فدل ذلك على أن مناط اكتساب الجنسية الأصلية معاصرة واقعة الميلاد لثبوت الجنسية المصرية للأب دون الأم، مع تقرير بعض الاستثناءات التي أقر فيها بثبوت الجنسية الأصلية عن طريق الأم بقصد تجنب أحوال انعدام جنسية المولود عند تعذر الوقوف على جنسية الأب، كمن ولد في مصر من أم مصرية وأب مجهول الجنسية، أو لا جنسية له، أو لم تثبت نسبته إلى أبيه قانوناً، أو من أبوين مجهولين، أو اللقيط. إلا أن المشرع خرج عن هذا الأصل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤، بتعديل بعض أحكام قانون الجنسية المصرية المشار إليه، اعتد في المادة الثانية منه بحق من ولد لأب مصري، أو لأم مصرية في التمتع بالجنسية المصرية الأصلية. ورغبة من المشرع في تسوية أحوال من ولد أجنبيًا لأم مصرية قبل العمل بأحكام هذا القانون، فقد سن بمقتضى نص المادة الثالثة من القانون المشار ذكره حكمًا انتقاليًا ميسرًا، لإكساب أولاد الأم المصرية، من أب غير مصري، الجنسية المصرية، خروجًا على القواعد العامة المنظمة لإكساب الأجانب الجنسية المصرية. فقد رتب الفقرة الأولى من هذه المادة تمتع أبناء هذه الطائفة بالجنسية المصرية، بمجرد إعلان رغبتهم في الحصول عليها ما لم يعترض وزير الداخلية بقرار مسبب خلال سنة من إعلان هذه الرغبة. كما أجازت الفقرة الثانية منها لأحماد الأم المصرية - القصر والبالغين - إتباع الإجراءات ذاتها للحصول على الجنسية المصرية. ولم يضمن المشرع هذا النص أحكامًا انتقالية أخرى للطبقات التالية

للأحفاد، تاركًا الأمر إلى القواعد العامة لاكتساب الجنسية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه.

وحيث إن ولاية المحكمة الدستورية العليا في مجال الرقابة القضائية التي تباشرها على دستورية القوانين واللوائح، إنما تنحصر في إنزال حكم الدستور على النصوص القانونية التي تطرح عليها وتثور شبهة قوية في شأن مخالفتها لقواعده، سواء أحييت إليها هذه النصوص مباشرة من محكمة الموضوع أو عرضها عليها أحد الخصوم خلال الأجل الذي ضربته له محكمة الموضوع بعد تقديرها لجدية دفعه بعدم دستورتها، بما مؤداه أن المسائل الدستورية دون غيرها هي جوهر رقابتها، وهي التي تجيل بصرها فيها بعد إحاطتها بأبعادها، ومن ثم لا يمتد بحثها لسواها ولا تخوض في غيرها، وهو ما أضفى على الدعوى الدستورية طبيعتها العينية باعتبار أن قوامها مقابلة النصوص التشريعية المدعى مخالفتها للدستور، بالقيود التي فرضها لضمان النزول عليها، ومن ثم تكون هذه النصوص ذاتها هي موضوع الدعوى الدستورية، أو هي بالأحرى محلها، وإدارها بقدر تعارضها مع أحكام الدستور هي الغاية التي تبتغيها هذه الخصومة، وقضاء المحكمة الدستورية العليا في شأن هذه النصوص هو القاعدة الكاشفة عن حقيقة صحتها أو بطلانها، ولا يجوز بالتالي أن تتناول هذه المحكمة في مجال تطبيقها للشرعية الدستورية غير المسائل التي تدور حولها الخصومة في الدعوى الدستورية إلا بالقدر الذي يكفل اتصال الفصل فيها بالفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والمطروحة أمام محكمة الموضوع.

وحيث إن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الرقابة القضائية التي تباشرها تثبيتًا للشرعية الدستورية، مناطها تلك النصوص القانونية التي أقرتها السلطة التشريعية أو التي أصدرتها السلطة التنفيذية في حدود صلاحياتها التي بينها الدستور، وبالتالي يخرج عن نطاقها إلزام أى من هاتين السلطتين بإقرار

قانون أو إصدار قرار بقانون في موضوع معين. إذ إن ذلك مما تستقل بتقديره تلك السلطان وفقاً لأحكام الدستور، ولا يجوز بالتالي حملهما على التدخل لإصدار تشريع في زمن محدد أو على نحو معين.

وحيث كان ما تقدم، وكان الثابت بالأوراق أن جدة المدعين لأم/ خيرية كامل درويش، لم تحصل على الجنسية المصرية إلا بتاريخ ٢٠١٣/٥/٣. وكانت أم المدعين/ نادية عبدالموجود هاشم عبدالموجود، في تاريخ ميلاد كل منهما، لم تكن تحمل الجنسية المصرية، إذ اكتسبت هذه الجنسية بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٥، حال أن نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ المشار إليه، يخاطب الحالات السابقة على تاريخ العمل بأحكامه، الحاصل في ٢٠٠٤/٧/١٥، فضلاً عن أن المادة (١٩) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ في شأن الجنسية المصرية، تنص على أنه " لا يكون للدخول في الجنسية المصرية ... أى أثر في الماضى.."، وتتص المادة (٢٢) من القانون ذاته في فقرتها الأولى، على أن "جميع القرارات الخاصة باكتساب الجنسية المصرية ... تحدث أثرها من تاريخ صدورها ...". وعلى ذلك فمنح الجنسية المصرية لجدة وأم المدعين، فضلاً عن كونه تالياً لتاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ المشار إليه، وأن أم المدعين لم تكن تحمل الجنسية المصرية في تاريخ ولادة كل منهما، فإن تمتعها هي، ومن قبلها أمها، بالجنسية المصرية لا يحدث أثراً في الماضى، ويعتد به من تاريخ صدور قرار بالجنسية المصرية. وعلى ذلك، فإن أحكام المادة الثالثة من القانون المشار ذكره، لا تخاطب المدعين، سواء باعتبارهم أولاداً لأم مصرية، أو أحفاداً لجدة مصرية. متى كان ذلك، وكان موضوع الإحالة المراد أمام هذه المحكمة هو في حقيقته طلب إلزام المشرع بإقرار نص جديد بمقتضاه يضيف حالة استثنائية لمنح الجنسية المصرية، لأبناء الأم التي لم تحصل على الجنسية المصرية إلا في تاريخ لاحق لسريان أحكام القانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ المشار

ذكره، ومنح هذه الجنسية لأحفاد الجدة لأم، التى لم تحصل على الجنسية المصرية إلا فى تاريخ لاحق - أيضًا - لسريان أحكام القانون المشار إليه. حال أن ذلك أمر يستقل المشرع بتقديره وفقًا لأحكام الدستور، ولا يجوز حمله لإقرار تشريع فى هذا الشأن، وهو الأمر الذى ينحسر عنه اختصاص هذه المحكمة، وتقضى المحكمة تبعًا لذلك بعدم قبول الدعوى.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

رئيس المحكمة

أمين السر